مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

مقال مراجعة موضوع
الهجرة الخارجية وآثارها المكانية

م .م . داليا اياد عبود
مركز التخطيط الحضري والإقليمي
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: الهجرة الخارجية، الآثار المكانية، التحضر

الملخص:

تعد الهجرة الخارجية من أبرز الظواهر السكانية ذات الامتداد الجغرافي والسياسي والاقتصادي في العالم المعاصر، إذ لا تقتصر نتائجها على انتقال الأفراد عبر الحدود، بل تترك آثارًا مكانية عميقة في مناطق المنشأ ومناطق الاستقبال على حد سواء. يتناول هذا البحث الهجرة الخارجية بوصفها عملية مكانية تعيد تشكيل التوزيع السكاني وأنماط الاستقرار الحضري والريفي، وتؤثر في سوق العمل والخدمات والبنية التحتية، كما تعيد إنتاج الفوارق التنموية بين الأقاليم. ويركز البحث على تحليل الآثار المكانية للهجرة الخارجية من خلال تبيان التغيرات التي تحدثها في بنية المدن والريف، وفي توازنات الكثافة السكانية، وفي ديناميات السكن والعمران واستخدامات الأرض. كما يناقش البحث أبعاد الهجرة الخارجية في علاقتها بالتحويلات المالية، واستنزاف رأس المال البشري، وتحولات الهوية والانتماء المكاني، بما ينعكس على استقرار المجتمعات ومسارات التنمية. وتخلص الدراسة إلى أن فهم الهجرة الخارجية يتطلب مقاربة جغرافية تتجاوز البعد الديمغرافي التقليدي، لتكشف كيف يتحول الانتقال البشري إلى قوة تعيد تشكيل المكان، وتفرض على السياسات العامة خيارات جديدة لإدارة التغيرات السكانية والعمرانية والتنموية.

المقدمة:

أصبحت الهجرة الخارجية في العقود الأخيرة إحدى الظواهر الأكثر تأثيرًا في تشكيل الجغرافيا البشرية، لأنها لا تمثل حركة أفراد فقط، بل تمثل انتقالًا للطاقات والمهارات والموارد والروابط الاجتماعية عبر الحدود، بما يعيد تشكيل الخريطة السكانية والاقتصادية للبلدان والمناطق. ومع تعاظم العولمة واتساع فجوات التنمية بين الدول، وتزايد الأزمات السياسية والاقتصادية، تحولت الهجرة الخارجية إلى مسار متكرر في حياة كثير من المجتمعات، وإلى عنصر حاضر في سياسات الدول وخططها التنموية. غير أن ما يميز الهجرة الخارجية هو أنها تترك "بصمة مكانية" واضحة، إذ تتجسد آثارها في تغيرات ملموسة في المدن والقرى والأقاليم، وفي بنية الأحياء، وفي توزيع الخدمات، وفي أنماط الاستيطان واستخدام الأرض.

وتنطلق أهمية دراسة الآثار المكانية للهجرة الخارجية من أن المكان هو الإطار الذي تظهر فيه نتائج الهجرة وتُقاس عبره. فالمهاجر حين يغادر منطقة منشئه لا يترك فراغًا عدديًا فقط، بل يترك أثرًا في سوق العمل المحلي، وفي توازن الأسرة، وفي الطلب على السكن، وفي حركة الاستثمار المحلي، وفي قدرة المجتمع على الاستمرار. وفي المقابل، فإن مناطق الاستقبال تتأثر بتدفق السكان من خلال ارتفاع الطلب على السكن والخدمات، وتغير تركيبة الأحياء، وتنامي بعض الأنشطة الاقتصادية، وظهور تحديات الاندماج الاجتماعي والضغط على البنية التحتية. وهكذا تعمل الهجرة الخارجية كقوة إعادة توزيع سكاني وعمراني، تُحدث اختلالات أو فرصًا تنموية بحسب حجمها وطبيعتها وسياسات الدولة في إدارتها.

وتظهر الآثار المكانية للهجرة الخارجية بصورة أوضح في الأقاليم التي تعاني أصلًا من هشاشة اقتصادية أو من ضعف الخدمات. ففي كثير من مناطق المنشأ، تسهم الهجرة في تفريغ الريف أو الأطراف من الفئات الشابة والمنتجة، ما يؤدي إلى شيخوخة سكانية، وتراجع النشاط الزراعي أو الحرفي، وتقلص الطلب المحلي، وبالتالي تراجع حيوية المكان اقتصاديًا. وفي المقابل قد تؤدي تحويلات المهاجرين إلى تغيير البنية العمرانية عبر بناء مساكن جديدة أو توسع عمراني غير مخطط، أو عبر نشوء أنماط استهلاك جديدة ترفع أسعار الأراضي وتغير ملامح القرى والمدن الصغيرة. أما في مناطق الاستقبال، فإن التدفقات قد تركز في مناطق حضرية معينة، فتتعاظم كثافات السكان.

اولا: الأهمية المكانية للهجرة الخارجية في إعادة تشكيل التوزيع السكاني والعمران

تكتسب الهجرة الخارجية أهميتها المكانية في الجغرافيا البشرية من كونها لا تُحدث تغييرًا في عدد السكان فحسب، بل تعيد تشكيل طريقة توزعهم على المجال، وتعيد تنظيم العلاقة بين الريف والمدينة، وبين الأطراف والمراكز، وبين مناطق الاستقبال ومناطق المنشأ. فالهجرة الخارجية تعمل كقوة "إعادة توزيع" تنقل جزءًا من الكتلة السكانية من مكان إلى آخر خارج حدود الدولة، لكنها في الوقت ذاته تُحدث تأثيرات ارتدادية داخل المجال الوطني نفسه، لأن خروج السكان من إقليم معين لا يتركه كما كان، ودخول السكان إلى إقليم آخر لا يمر دون أثر. ومن هنا يصبح فهم الأهمية المكانية للهجرة الخارجية ضروريًا لفهم التحولات العمرانية والديمغرافية في كثير من الدول، خصوصًا تلك التي شهدت موجات هجرة واسعة أو طويلة الأمد.

أول مظاهر الأهمية المكانية للهجرة الخارجية يتمثل في إعادة تشكيل التوزيع السكاني داخل الدولة المرسلة عبر ما يمكن تسميته "تفريغًا انتقائيًا" لبعض المناطق. فالهجرة غالبًا لا تتوزع بالتساوي على الأقاليم، بل تنطلق عادة من مناطق محددة تشهد ضغطًا اقتصاديًا أو نقصًا في فرص العمل أو ضعفًا في الخدمات، أو تمتلك شبكات هجرة راسخة تسهل انتقال الأفراد. ونتيجة لذلك، تظهر أقاليم ذات "كثافة مغادرة" عالية تفقد جزءًا من قوتها البشرية النشطة، بينما تبقى أقاليم أخرى أقل تأثرًا. هذا التفاوت في شدة الهجرة ينعكس على الخريطة الديمغرافية، إذ قد تنخفض كثافة السكان في بعض المناطق الريفية أو الطرفية، ويزداد طابعها العمري شيخوخة بسبب خروج الشباب، وقد تتراجع فيها دينامية النمو الطبيعي، ما يضعها على مسار انكماش سكاني بطيء لكنه عميق.

ويتصل بذلك أثر مكاني مهم يتمثل في إعادة تشكيل العلاقة بين الريف والمدينة. فالهجرة الخارجية حين تستنزف الريف من الفئات الشابة القادرة على العمل، تُضعف النشاط الزراعي والإنتاج المحلي، وتزيد الاعتماد على

التحويلات بدل الإنتاج. وفي المقابل، قد تدفع بعض الأسر إلى نقل سكنها إلى المدن بحثًا عن خدمات أو فرص بديلة بعد خروج المعيل إلى الخارج، فتتسارع الهجرة الداخلية إلى المدن بالتوازي مع الهجرة الخارجية. وبذلك تصبح الهجرة الخارجية محفزًا غير مباشر للتحضر، لأنها تعمق ضعف الريف وتزيد جاذبية المدينة، حتى لو لم تكن المدينة هي الوجهة النهائية للمهاجر، بل محطة للعائلة أو بديلاً لإدارة شؤونها.

أما في دول الاستقبال، فتظهر الأهمية المكانية للهجرة في شكل تركز سكاني داخل مساحات حضرية محددة. فالمهاجرون عادة لا يتوزعون عشوائيًا على المدن، بل يتركزون في مناطق توفر فرص عمل، وسكنًا أقل كلفة، وشبكات اجتماعية داعمة. ونتيجة لذلك، تتشكل في المدن الكبرى "خرائط هجرة" واضحة، حيث تنمو أحياء ذات طابع مهاجر أو مناطق حضرية تستقبل كثافة أعلى من غيرها. هذا التركز يغير أنماط استخدام الأرض، ويرفع الطلب على الإسكان والخدمات، ويخلق تغيرات في السوق العقاري، وقد يدفع إلى توسع عمراني أفقي على الأطراف أو إلى كثافة عمودية داخل مناطق معينة، بحسب طبيعة التخطيط وسياسات السكن.

وتظهر أهمية الهجرة الخارجية في إعادة تشكيل العمران كذلك عبر تغيير الوظائف الاقتصادية للمكان. فالمكان الذي كان يعتمد على الزراعة أو الحرف قد يتحول إلى مكان استهلاكي يعتمد على تحويلات خارجية، فتتوسع فيه أنشطة الخدمات والتجارة المحلية، وتتغير طبيعة السوق. وقد تظهر محال جديدة، ومشاريع صغيرة مرتبطة بالتحويلات.

ثانيا: الآثار المكانية للهجرة الخارجية على مناطق المنشأ والاستقبال والسياسات المطلوبة

تتجلى الآثار المكانية للهجرة الخارجية في كونها لا تعيد توزيع السكان فقط، بل تعيد تشكيل وظائف المكان وبنيته العمرانية وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية. فالمجال الجغرافي يتأثر بخروج السكان كما يتأثر بدخولهم، وتظهر النتائج في الكثافات السكانية، وفي أنماط السكن، وفي الطلب على الخدمات، وفي دينامية سوق العمل. وتختلف هذه الآثار بين مناطق المنشأ ومناطق الاستقبال، غير أنها تظل مترابطة لأن حركة البشر تولد سلسلة من التغيرات المتبادلة بين المكانين.

في مناطق المنشأ، تؤدي الهجرة الخارجية غالبًا إلى فراغ سكاني انتقائي، إذ يغادرها أساسًا الشباب والفئات القادرة على العمل، ما يخلق اختلالًا في التركيب العمري ويرفع نسبة الإعالة ويحد من الحيوية الاقتصادية. ويظهر هذا الأثر بوضوح في الأقاليم الريفية والطرفية حيث يؤدي نقص اليد العاملة إلى تراجع النشاط الزراعي أو الحرفي، وتقل قدرة المجتمع المحلي على الحفاظ على دورته الإنتاجية. ومع مرور الوقت، قد تتحول بعض هذه المناطق إلى فضاءات استهلاكية تعتمد على التحويلات المالية أكثر من اعتمادها على إنتاج محلي منتظم، ما يعمق هشاشتها الاقتصادية ويجعلها أكثر عرضة لتقلبات الخارج.

وتنعكس التحويلات المالية نفسها في تحولات عمرانية واضحة. فكثيرًا ما تتجه إلى بناء مساكن جديدة أو توسعات سكنية كبيرة، فتتغير صورة القرية أو المدينة الصغيرة، وقد يظهر عمران غير منظم إذا غابت أدوات التخطيط والضبط. كما قد ترتفع أسعار الأراضي والعقار، وتظهر فروقات مكانية داخل الإقليم الواحد بين مناطق شهدت استثمارات مهاجرين ومناطق بقيت أقل تطورًا. هذه الفوارق لا تقتصر على شكل البناء، بل تمتد إلى جودة المرافق وإلى نمط العيش، فتتشكل داخل المكان الواحد طبقات عمرانية تعكس تفاوت الوصول إلى موارد الهجرة.

وتطال الآثار المكانية أيضًا شبكة الخدمات والبنية التحتية. فخروج السكان قد يقلل الطلب على بعض المرافق بصورة دائمة، لكنه قد يخلق ضغطًا موسميًا عند عودة المهاجرين في العطل والمناسبات، ما يجعل التخطيط أكثر تعقيدًا. كما قد تتوسع بعض الخدمات الخاصة مثل الاتصالات والبناء على حساب الخدمات العامة إذا لم توجه الدولة الموارد نحو تنمية محلية شاملة. وبذلك تصبح مناطق المنشأ في حاجة إلى سياسات لا تكتفي بإدارة التحويلات، بل تعيد دمجها في مشاريع إنتاجية وتخطيط عمراني منظم يحافظ على توازن المجال.

أما في مناطق الاستقبال، فتبرز الآثار المكانية للهجرة الخارجية في نمو حضري متسارع أو في تركز سكاني داخل أحياء محددة. فالمهاجرون يتجهون عادة إلى مناطق توفر فرص عمل وسكنًا أقل كلفة وشبكات دعم اجتماعي، ما يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في أجزاء من المدينة دون غيرها. ويترتب على ذلك ضغط متزايد على الإسكان والخدمات والبنية التحتية، وقد يظهر توسع عمراني على أطراف المدن أو ارتفاع كثافة البناء داخل أحياء معينة. وتنعكس هذه التحولات على سوق العقار وعلى أنماط استخدام الأرض، وقد تؤدي إلى إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية داخل المدينة.

ولتنظيم العلاقة بين الآثار المكانية للهجرة الخارجية وأنماطها المختلفة دون الدخول في تفاصيل تطبيقية، يمكن إدراج الجدول الآتي الذي يربط بين نوع الأثر المكاني في مناطق المنشأ والاستقبال وبين أبرز الاستجابات التخطيطية الممكنة.

جدول 1: الآثار المكانية للهجرة الخارجية في مناطق المنشأ والاستقبال وأدوات الاستجابة

المجال المكاني	أبرز الآثار المكانية	أدوات الاستجابة والسياسات
مناطق المنشأ	فراغ سكاني انتقائي، شيخوخة سكانية، تراجع الإنتاج المحلي، توسع عمراني غير منظم	ربط التحويلات بمشاريع إنتاجية، تخطيط عمراني محلي، دعم الاستثمار الصغير والمتوسط، تحسين الخدمات في الأطراف
السكن والعمران	بناء مساكن جديدة، ارتفاع أسعار الأراضي، تفاوتات مكانية داخل الإقليم	أدوات ضبط عمراني، سياسات إسكان محلي، توجيه البناء نحو أنماط مستدامة
الخدمات والبنية التحتية	ضغط موسمي على المرافق، اختلال في توزيع الطلب	تخطيط مرن للخدمات، استثمار عام موجه للأقاليم المتأثرة بالهجرة
مناطق الاستقبال	تركز سكاني في أحياء محددة، توسع حضري سريع، ضغط على الإسكان والخدمات	تخطيط حضري استيعابي، إسكان ميسر، تطوير النقل والخدمات
البنية الاجتماعية للمكان	تمايز مكاني، تحديات اندماج، نشوء اقتصاديات حضرية جديدة	سياسات إدماج، تنمية مجتمعية، تنظيم سوق العمل

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات الحديثة في الجغرافيا البشرية والهجرة والتنمية الإقليمية.

وبناء على ذلك، يتضح أن الهجرة الخارجية تترك آثارًا مكانية عميقة ومتشابكة في مناطق المنشأ والاستقبال، وقد تكون هذه الآثار داعمة لإعادة تنشيط بعض المجالات إذا أُديرت بسياسات تنموية وتخطيطية متكاملة.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا المقال أن الهجرة الخارجية تمثل إحدى أكثر الظواهر السكانية تأثيرًا في إعادة تشكيل المجال الجغرافي، لأنها لا تقتصر على انتقال الأفراد عبر الحدود، بل تمتد آثارها لتطال بنية المكان

ووظائفه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية. فقد بيّن التحليل أن الهجرة الخارجية في منظور الجغرافيا البشرية هي عملية مكانية بامتياز، تعيد توزيع السكان، وتغير العلاقة بين الريف والمدينة، وتؤثر في أنماط العمران واستخدامات الأرض، وتفرض تحولات عميقة في شبكات الخدمات والبنية التحتية.

كما أظهر المقال أن الأهمية المكانية للهجرة الخارجية تتجسد في قدرتها على إعادة رسم الخريطة السكانية والعمرانية داخل الدول، سواء عبر تفريغ انتقائي لبعض الأقاليم من الفئات الشابة والمنتجة، أو عبر تركّز المهاجرين في مدن وأحياء محددة داخل مناطق الاستقبال. وقد ترتب على ذلك تحولات واضحة في بنية السكن، وفي وظائف المكان الاقتصادية، وفي التوازنات الديمغرافية، ما يجعل الهجرة عنصرًا فاعلًا في إنتاج المجال لا مجرد متغير سكاني ثانوي.

وبيّنت الدراسة أن الآثار المكانية للهجرة الخارجية تختلف بين مناطق المنشأ ومناطق الاستقبال، لكنها تظل مترابطة في نتائجها. ففي مناطق المنشأ، تسهم الهجرة في نشوء فراغ سكاني نسبي، وتحولات عمرانية مرتبطة بالتحويلات، وتغير في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وقد تؤدي إلى تعميق التفاوتات المكانية إذا غابت سياسات تنمية محلية موجهة. وفي مناطق الاستقبال.

المصادر:

1. التايري، عبد القادر، وحادق، كريمة. (2025). مساهمة الهجرة الدولية في التوسع الحضري بالمدار السقوي لتادلة: حالة المركز الحضري بني ملال، المغرب. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 5.(10)
2. جامعة محمد الأول، وجدة. (2020). دينامية الهجرة الدولية بالمغرب. مجلة التراب والتنمية (بيانات العدد كما ترد في المجلة)
3. حسن، إيهاب كريم. (2021). أمن الممرات المائية في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2001: مضيق هرمز أنموذجاً (رسالة ماجستير). جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق.
4. شاكر، تبارك حمود. (2025). التهديدات الأمنية للممرات البحرية وأثرها على سلاسل التوريد العالمية: نماذج مختارة (رسالة ماجستير). جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العراق.
5. شليغم، (الاسم كما يرد في المجلة). (2023). قوانين الهجرة بين حقوق الإنسان ومتطلبات المدن في التطور .]مجلة منشورة على منصة المجلات العلمية الجزائرية.[ASJP
6. العيساوي، إسماعيل حمادي مجبل، وعبيد، يوسف عباس حمد. (2022). دور التحويلات المالية للعاملين على فائض أو عجز ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004–2019). مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، 3(2)، 9–24.
7. محمد، منال جابر مرسي. (2021). دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية للفترة (1990–2019). مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(1)، (الجزء 1)، 399–443.
8. ملحاوي، فاطمة الزهراء، وربال، عبد القادر. (2019). مساهمة المغتربين في دعم التنمية المحلية بمنطقة المغرب العربي. مجلة المالية والأسواق، 6(1)، 301–324.
9. Collier, P. (2013). Exodus: How migration is changing our world. Oxford University Press

Subject Review

International Migration and Its Spatial Impacts

Assist Lect. Dalia Ayad Aboud

Center for Urban and Regional Planning

University of Baghdad

dalia.i@iurp.uobaghdad.edu.iq

Keywords: International Migration,Spatial Impacts, Population Distribution

Summary:

This review article discusses international migration as a spatial phenomenon, which redefines the distributions of populations, urban shapes, and regional development patterns. It contends that, migration is not simply a demographic process that crosses boundaries, but it is a transformative one which changes the role of places in both the source and the receiving location. The article examines the ways in which international migration causes selective depopulation in the home countries, massive urbanization and spatial concentration in the destination countries and drastic alteration in housing patterns, land use and demand services. It also talks about how remittances, restructuring of the labor markets and social transformation has redefined the spatial structure of the communities. The article concludes that the effects of international migration are inexplicable without a geographical dimension and that regional and urban planning policies are needed to accomplish the task of managing the spatial change that migration brings about as well as transforming human mobility into an engine of balanced and sustainable development.